

# 209 من المقاهي والمطاعم يتلعون حي الزمالك الأرصفة للساهرين والسكان تحت حصار الضجيج والبلطجة



الجمعة 12 يونيو 2026 07:00 م

كشفت شكاوى سكان حي الزمالك العريق في القاهرة عن توسع 209 مقاه ومطاعم وكافيتيريات في الجهة الشمالية من الحي، بعد تحويل أدوار أرضية داخل عقارات سكنية إلى أنشطة تجارية، ما حول حياة السكان إلى أزمة يومية

وجاءت الشكاوى في وقت تتراكم فيه آثار غياب حي غرب القاهرة عن الرقابة والتنفيذ، حيث يرى السكان أن الدولة تركت الأرصفة والشوارع لأصحاب المحال، بينما يدفع الأهالي ثمن الضوضاء والازدحام والبلطجة وتغيير طبيعة المنطقة

## حي راق يتحول إلى سوق مفتوح على حساب السكان

بدأت الأزمة من توسع مطاعم ومقاه داخل منطقة سكنية كانت تتميز بالهدوء النسبي، ثم تحولت الشوارع المحيطة بالعقارات إلى امتدادات تجارية مفتوحة، بعدما استغل ملاك أدوار أرضية وبدلوا نشاطها دون احترام لطبيعة الحي

ومع هذا التحول، فقدت الجهة الشمالية من الزمالك جزءا كبيرا من وظيفتها السكنية، لأن النشاط الليلي للمطاعم والكافيتيريات فرض ضوضاء دائمة، وزحاما مروريا، ووجودا مستمرا للزبائن أمام مداخل العمارات ومسكن العائلات

ثم ظهرت المقارنة القاسية مع شارع فيصل، لأن السكان رأوا أن الزمالك لم يعد حيا راقيا منظما، بل منطقة مزدحمة تتجاوز فيها السيارات والشيشات والطاولات والإعلانات العشوائية على حساب حق الإقامة الآمنة

وبحسب الشكاوى المتداولة، وصل عدد المقاهي والمطاعم والكافيتيريات إلى 209 محلات، وهو رقم يكشف أن الأزمة لم تعد مخالفة منفردة، بل تحولت إلى نمط كامل يغير خريطة الحي ووظيفته العمرانية

وفي هذه النقطة، يخدم رأي المخطط العمراني ديفيد سيمز فهم ما يحدث في القاهرة، لأنه يرى أن المدينة تعمل غالبا بمنطق التوسع غير الرسمي، حيث يتقدم الأمر الواقع على التخطيط، وتراجع الإدارة أمام المصالح اليومية

لذلك تبدو أزمة الزمالك نسخة مكثفة من فشل الإدارة المحلية في ضبط استعمالات الأراضي، لأن النشاط التجاري امتد داخل نسيج سكني ضيق، بينما لم تفرض السلطة حدودا واضحة بين السكن والخدمة والترفيه

وبالتدريج، صار السكان محاصرين داخل بيوتهم لا مقيمين في حيهم، لأن خروج الأسرة من العمارة بات يمر وسط طاولات ومواقف عشوائية وعمال توصيل وزبائن، وهو ما يغير الإحساس بالأمان داخل الشارع

كما فرضت الكافيتيريات واقعا جديدا على مداخل العقارات، بعدما تحولت بعض الأرصفة إلى مساحات خدمة خاصة للمحال، بينما فقد المشاة حقهم الطبيعي في الحركة، وفقد كبار السن والأطفال مسارا آمنا داخل الحي

وبذلك لم تعد المسألة متعلقة بذوق اجتماعي أو رفض للمطاعم، بل بحق قانوني وإنساني في السكن الهادئ، لأن أي نشاط تجاري داخل منطقة سكنية يجب أن يخضع لترخيص ورقابة وحدود تشغيل واضحة

حي غرب القاهرة يغيب والقرارات تتحول إلى ورق

انتقل غضب السكان بعد ذلك إلى حي غرب القاهرة، لأن الشكاوى تشير إلى صدور قرارات غلق ضد بعض المحال، لكن هذه المحال واصلت نشاطها بصورة طبيعية، وكأن القرار الإداري لا يملك قوة تنفيذية على الأرض

ومن هنا يرى الأهالي أن المشكلة لم تعد في أصحاب المقاهي وحدهم، بل في سلطة محلية تعرف المخالفات ولا تردعها، وتترك القرارات معلقة، وتسمح بتكرار المخالفة حتى تتحول إلى حق مكتسب بالقوة

ثم يزداد الاتهام حدة مع الحديث عن ممارسة بعض المحال نشاطها بطرق غير قانونية، لأن القانون المصري ينظم ترخيص المحال العامة، ويضع ضوابط لتغيير النشاط، ويتيح الغلق الإداري عند المخالفة أو التشغيل دون ترخيص

غير أن بقاء المحال المخالفة بعد قرارات الغلق يعكس أزمة تنفيذ لا أزمة تشريع فقط، لأن النصوص القانونية تصبح بلا قيمة حين يتعايش الحي مع إشغال الطريق، وتحويل السكن إلى تجارة، واحتلال الأرصفة

وفي هذا المحور، يدعم رأي الباحث العمراني يحيى شوكت الفكرة الأساسية، لأنه يربط أزمتا العمران في مصر بضعف العدالة المكانية والرقابة، وبسياسات تترك السكان أمام السوق والسلطة المحلية دون حماية كافية

لذلك تكشف الزمالة تناقضا صارخا في خطاب الدولة، فهي تفرض رسوما وغرامات ومخالفات على المواطنين في ملفات كثيرة، لكنها تبدو عاجزة أو مترددة أمام شبكة محال تحتل شوارعها وتغير نشاط عقارات كاملة

وبينما تتحدث الحكومة عن النظام الحضري وتطوير القاهرة، يعيش سكان الزمالة واقعا معاكسا، لأن الأرصفة التي يفترض أن تكون للمشاة تحولت إلى امتداد تجاري، والشوارع التي يفترض أن تخدم السكان صارت موقفا مفتوحا

كما يزيد الغياب الرقابي من جرأة المخالفين، لأن استمرار النشاط بعد قرارات الغلق يرسل رسالة واضحة إلى باقي المحال، مفادها أن المخالفة يمكن أن تستمر إذا استطاع صاحبها فرض أمر واقع يومي

وعند هذه النقطة، تتحول البلطجة التي يشتملها منها السكان إلى نتيجة مباشرة لضعف التنفيذ، لأن صاحب المحل لا يحتاج إلى احترام القانون حين يرى أن الحي لا يحمي الأرصفة ولا يحمي السكان

ومن ثم يصبح حي غرب القاهرة طرفا مركزيا في الأزمة، لا شاهدا إداريا محايذا، لأن مسؤولي الحي يملكون أدوات التفتيش والغلق ورفع الإشغالات، لكن الواقع يشير إلى تساهل طويل مع المخالفات

### الأرصفة المسروقة تكشف عداء الإدارة لحق السكن

تتجاوز أزمة 209 مقاه ومطاعم حدود الزمالة، لأنها تكشف طريقة إدارة القاهرة تحت ضغط المصالح التجارية، حيث يسمح التراخي الرسمي بتحويل الشارع العام إلى أصل خاص يستغله أصحاب المحال ضد السكان والمارة

وفي الشارع الضيق، لا يحتاج السكان إلى خطابات عن التطوير، بل يحتاجون إلى رصيف مفتوح، ومداخل عمارات غير محاصرة، وساعات نوم بلا ضوضاء، ومكان آمن لعبور الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة

ثم تزداد الكلفة الإنسانية حين تمتد سهرات المقاهي إلى ساعات متأخرة، لأن الضوضاء لا تضرب الراحة فقط، بل تضرب صحة السكان، وقدرتهم على النوم والعمل والدراسة، وتحول البيت إلى مساحة توتر دائم

وفي هذا السياق، تفيد قراءة الباحثة دينا عثمان في دراستها عن أرصفة القاهرة، لأنها عالجت صراع الوجود والاستخدام داخل الشوارع، وركزت على أن غياب الرصيف أو صعوبة استخدامه يمس حياة المشاة مباشرة

لذلك تمثل أرصفة الزمالة اختبارا مباشرا لفكرة العدالة في المدينة، لأن الدولة التي تسمح باحتلال الرصيف تحرم السكان من أبسط حقوقهم اليومية، وتمنح النشاط التجاري أفضلية على الإنسان الساكن والمارة

وبالتزامن مع ذلك، يخلق انتشار المطاعم ضغطا مروريا إضافيا، لأن سيارات الزبائن وخدمات التوصيل تقف أمام العقارات وتغلق مداخل الشوارع، بينما تتحمل المنطقة السكنية عبئا لم تصمم شبكتها المرورية لاستيعابه

كما تتأثر قيمة السكن نفسها بهذه الفوضى، لأن العقار السكني يفقد هدوءه وخصوصيته حين يتحول دوره الأرضي إلى نشاط صاخب، وحين يصبح المدخل محاطا بالدخان والروائح والطواير والانتظار العشوائي

ومن زاوية سياسية مباشرة، تكشف الأزمة أن السلطة تهتم بصورة المدينة أكثر من حياة سكانها، لأنها ترفع شعارات التطوير في الواجهات، ثم تترك أحياء كاملة لمساومات المحليات وأصحاب النفوذ والمصالح التجارية

ولهذا لا يطلب سكان الزمالة امتيازاً طبقياً، بل يطلبون تطبيق القانون على الجميع، لأن حق السكن الهادئ وحق المرور على الرصيف وحق منع الضوضاء حقوق عامة لا تخص حياً راقياً وحده

وبناء على ذلك، يحتاج الملف إلى حصر رسمي معلن للمحال، ونشر موقف كل ترخيص، وتنفيذ قرارات الغلق القائمة، وإزالة الإشغالات من الأرصفة، ومحاسبة مسؤولي حي غرب القاهرة عن سنوات التراخي □

وتبقى الخلاصة أن الزمالك لم يتحول إلى شارع فيصل بسبب 209 محال وحدها، بل بسبب سلطة محلية تركت القانون خلف باب الحي، وسمحت للتجارة العشوائية بأن تطرد السكان من شوارعهم وبيوتهم